

Distr.: General
13 February 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

موجز

يتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وخلال هذه الفترة، استمرت حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في التدهور في البلد، وخلف كين يونغ أون أباه زعيماً جديداً للبلد.

ويتضمن التقرير معلومات مستقاة من البعثتين اللتين قام بهما المقرر الخاص خلال السنة إلى جمهورية كوريا واليابان، فضلاً عن استنتاجات توصلت إليها هاتان البعثتان. ويختتم المقرر الخاص التقرير بتقديم توصيات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والبلدان المجاورة، والمجتمع الدولي.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١		أولاً - مقدمة
٣	٨-٣		ثانياً - المنهجية
٥	٥١-٩		ثالثاً - نظرة عامة عن الحالة الراهنة
٦	٢٠-١٦		ألف - الأسر المنفصلة ولم تشملها
٧	٢٩-٢١		باء - الغذاء والحالة الاقتصادية وتأثيرها على الحق في الغذاء
١٠	٣٤-٣٠		جيم - اتباع الإجراءات القانونية الواجبة
١٢	٣٨-٣٥		دال - القوانين المتعلقة بعقوبة الإعدام
١٣	٤٠-٣٩		هاء - الأحكام المتعلقة بالعفو
١٤	٤٣-٤١		واو - احتطاف الرعايا الأجانب
١٥	٤٦-٤٤		زاي - قضية أو كيل - نام
١٥	٥١-٤٧		حاء - حماية طالبي اللجوء
١٧	٥٩-٥٢		رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١ - أنشئت ولايات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٤، ومنذئذ، يجري تمديدتها سنوياً. ويقدم المقرر الخاص، عملاً بذلك القرار أيضاً، تقريرين في كل سنة، أحدهما إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرئيسية في آذار/مارس، والآخر إلى الجمعية العامة. وقد ركز المقرر الخاص، في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/322) على الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، كالحق في الغذاء، والعنف ضد المرأة، ومعسكرات السجون، والحق في الصحة والمياه وخدمات الإصحاح، وحرية الرأي والتعبير، والقضايا المتعلقة بالحيز الإنساني الواجب إتاحتها لهيئات الأمم المتحدة لتتمكن من العمل في البلد، والشواغل المتعلقة بحماية طالبي اللجوء الوافدين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ - وبالإضافة إلى إلقاء نظرة عامة على الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يطرح المقرر الخاص في هذا التقرير بعض الاستنتاجات الرئيسية ويقدم عدداً من التوصيات إلى الدولة والمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة.

ثانياً - المنهجية

٣ - واعتمد المقرر الخاص على مصادر عديدة من المعلومات من أجل إعداد تقرير يستوعب أفكاراً متنوعة. وقد حاول أيضاً الاتصال بمنظمات غير حكومية وبأفراد لم يتبادل الآراء معهم خلال زيارته السابقة إلى المنطقة. وقام المقرر الخاص، منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠١٠، بتوجيه العديد من الطلبات لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطلب، بالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعات مع مسؤولي البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كل من نيويورك وجنيف. ولم يلق أي من هذه الطلبات رداً إيجابياً. ومنذ انتقال الزعامة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة، طلب المقرر الخاص عقد اجتماع مع سلطات الدولة والقيام بزيارة إلى البلد، آملاً في حدوث تغير في النظرة إلى ولاية المقرر الخاص.

٤ - وقد قام المقرر الخاص، منذ تقديمه تقريره إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ببعثتين إلى منطقة جنوب شرق آسيا، إحداها إلى جمهورية كوريا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والأخرى إلى اليابان في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وكان الهدف من هاتين البعثتين تقييم حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتأثيرها على البلدان المجاورة، مثل جمهورية كوريا واليابان. ويوجز التقرير الملاحظات والمعلومات التي جمعها المقرر الخاص خلال بعثتيه

الميدانيتين، فضلاً عن التقارير والمقابلات وورقات الإحاطة وغيرها من الوثائق التي جمعتها المنظمات غير الحكومية ومكاتب الأمم المتحدة والعديد من المصادر الموثوقة الأخرى.

٥- وعقد المقرر الخاص، خلال البعثة التي قام بها إلى جمهورية كوريا، اجتماعات مع نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، ومع أعضاء الائتلاف البرلماني من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان، والمدير العام لمكتب المنظمات الدولية وكبير موظفي تنسيق سياسات التوحيد لدى وزارة التوحيد. وأتيحت له الفرصة أيضاً لتبادل الآراء مع اللجنة الكورية الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، ودبلوماسيين، وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

٦- وفي اليابان، عقد المقرر الخاص عدة اجتماعات مع وزير الشؤون الخارجية، والوزير المكلف بقضايا الاختطاف، ونائب الوزير بالوكالة للسياسة الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية والسفير المكلف بشؤون الأمم المتحدة، ونائب المدير العام لشؤون آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتبادل أيضاً الآراء مع بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والدبلوماسيين وغيرهم من الأفراد المعنيين الذين يعملون في مجال حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحرص المقرر الخاص، لدى وجوده في اليابان، على قضاء فترة طويلة في الإصغاء لأسر الرعايا اليابانيين المختطفين وزار مدينتي نيغاتا وكاشيوازاكي في محافظة نيغاتا، اللتين احتطف فيهما خمسة رعايا يابانيين في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨.

٧- وعلى الرغم من أن مجال التركيز الرئيسي للزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى جمهورية كوريا واليابان كان جمع معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقضية الرعايا الأجانب الذين اختطفهم عملاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والوضع الإنساني، ولا سيما الوضع الغذائي في ذلك البلد، فقد تمت إحاطة المقرر الخاص أيضاً بالوضع الذي آلت إليه المحادثات السداسية والاجتماعات الثنائية بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبين هذه الأخيرة وجمهورية كوريا، والحالة في شبه الجزيرة الكورية بوجه عام.

٨- ويود المقرر الخاص في البداية أن يشير إلى أنه لم يحدث تقدم يذكر بشأن معظم القضايا المذكورة أعلاه منذ زيارته السابقتين إلى جمهورية كوريا واليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، على التوالي. ويعتقد المقرر الخاص، في الواقع، أنه حدث تدهور كبير في حالة حقوق الإنسان في البلد. وتؤكد اجتماعات المقرر الخاص في جمهورية كوريا واليابان بالأدلة، على ما يبدو، التقارير التي تتحدث عن الحالة الإنسانية المزرية وانعدام الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أنه لم يتم حتى الآن إيجاد حل لمسألة الرعايا اليابانيين الـ ١٧ الذين اختطفهم عملاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثاً- نظرة عامة عن الحالة الراهنة

٩- في بداية عام ٢٠١١، رُفِعَ كيم يونغ أون إلى مشير، وعُيِّن نائباً لرئيس اللجنة العسكرية المركزية لحزب العمال، وهو أمر نظر إليه العديد من المراقبين الدوليين على أنه جزء من عملية انتقال السلطة من أبيه كيم يونغ إل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، خلف كيم يونغ أون أباه كيم يونغ إل بعد وفاته زعيماً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ أن خلف أباه، خلعت عليه وسائل الإعلام التابعة للدولة عدداً من الألقاب الجديدة مثل "الخلف الأكبر" و"الزعيم الأعلى" و"الزعيم الحبيب". وتم، في ضوء الخلافة، تبادل آراء مختلفة مع المقرر الخاص بشأن النهج الذي يمكن أن يسلكه البلد في إقامة حوار مع المجتمع الدولي وتناول الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. ويرى المقرر الخاص أن انعكاسات هذا التغيير على شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى المجتمع الدولي لن تتكشف إلا في الأشهر المقبلة.

١٠- ويأمل المقرر الخاص أن تكون الخلافة الأخيرة فرصة للقيادة الجديدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتعاون مع المجتمع الدولي وتأمين الثقة العالمية. ويعتقد المقرر الخاص أن عملية الانتقال الحالية يمكن أن تشكل بارقة أمل ليعتمد البلد عملية إصلاح وليتصدى لجميع المسائل والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو أمر سيلقى الترحيب من جميع الأوساط.

١١- لقد وصلت الأحداث السداسية حول إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، التي تضم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا، والصين، واليابان، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى طريق مسدود. وقد أحيط المقرر الخاص علماً بهذا الموضوع الهام خلال البعثتين اللتين قام بهما إلى جمهورية كوريا واليابان. ويعتقد المقرر الخاص أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان ليست أحد المواضيع المطروحة للنقاش في الأحداث السداسية، فإن إحراز تقدم خلال هذه الأحداث سيساعد على مناقشة قضايا أخرى مثل حالة حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٢- وفيما يتعلق بتعاون الدولة مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، ما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتأخر في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات أو ما زالت تحجم عن التعاون مع الإجراءات الخاصة، بما في ذلك مع المكلفين بولايات مواضيعية، وذلك على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها الأمين العام والمقرر الخاص، بما في ذلك في تقاريرهما المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ولم تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال الفترة موضوع الاستعراض، أية خطوات جديدة لتقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات أو لدعوة أي من المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة.

١٣ - غير أن هناك دلائل صغيرة للتعاون مع كيانات أخرى للأمم المتحدة، ومنها مثلاً برنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ففي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، سافرت منسقة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتقييم الوضع الإنساني في البلد. وتضمنت بعثة المنسقة، التي استغرقت خمسة أيام، زيارات ميدانية إلى مستشفيات ودار أيتام وسوق محلية ومزرعة بلدية ومركز حكومي للتوزيع العام. وبعد الزيارة، دعت المنسقة المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم المالي وإلى إيجاد حلول ابتكارية للتغلب على نقص الأغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تقدير المنسقة أن الأزمة ناجمة بالدرجة الأولى عن مزيج معقد من العوامل التي تشمل الفقر المزمن والتخلف والكوارث الطبيعية. وإن تردي التربة، وصعوبة الأحوال المناخية، والمكننة المحدودة جداً عوامل تعيق الإنتاج الزراعي. وسلطت المنسقة الضوء أيضاً على حقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تملك مساحات كافية من الأرض الصالحة للزراعة لإنتاج جميع الأغذية التي تحتاج إليها، ولن تتوصل إلى الاكتفاء الذاتي في المستقبل المنظور. ويشير المقرر الخاص إلى أن العديد من الشركاء الآخرين يشاطرونها هذا التقييم.

١٤ - وقد تبادل المقرر الخاص الآراء مع منسقة أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الوضع الإنساني في البلد عقب البعثة التي قامت بها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو على اتصال مستمر مع مكتبها. ويدعو المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى انتهاز فرصة الزيارة الأخيرة للمنسقة للتعاون تعاوناً أوسع مع مكتبها ومع الأمم المتحدة بوجه عام.

١٥ - وستحتفل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في الأشهر المقبلة، بعدد من الأحداث الرئيسية، مثل ذكرى مولد كيم يونغ إل في ١٦ شباط/فبراير، والذكرى المئوية لمولد كيم إل سونغ في ١٦ نيسان/أبريل، والاحتفال بالذكرى السنوية لتأسيس حزب العمال الكوري في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه مواعيد هامة يمكن أن توفر الفرصة لإصدار أنواع من العفو العام بشأن فئات معينة من السجناء (انظر الفقرتين ٣٩ و ٤٠ أدناه).

ألف - الأسر المنفصلة ولم شملها

١٦ - يلاحظ المقرر الخاص، بأسف، أن المحادثات بين جمعيتي الصليب الأحمر في جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي كان لها الدور الأول في تيسير الزيارات العائلية للأسر الكورية المنفصلة، قد توقفت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ غداة قصف جزيرة يونغ بيونغ بالمدفعية.

١٧ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن النتيجة التي أسفرت عنها المحادثات بين جمعية الصليب الأحمر في كوريا الجنوبية ونظيرتها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كانت ضئيلة على الرغم من إجراء أكثر من ١٥٠ جولة من هذه المحادثات منذ عام ١٩٧١.

ولم تتمكن هاتان الجمعيتان، حتى تاريخه، إلا من تنظيم ١٨ جولة من جولات لم شمل الأسر على مدى فترة ١٢ سنة، وكان آخرها الجولة التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويبلغ عدد الأسر التي استفادت من برنامج لم شمل الأسر في جمهورية كوريا ٨٠٠ أسرة، من أصل ما مجموعه ٦٦٨ ١٢٨ طلباً مسجلاً.

١٨- ووفقاً لقاعدة بيانات حكومة جمهورية كوريا، هبط عدد المواطنين المسنين في جمهورية كوريا الذين يطلبون الاجتماع بأقارب لهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ٧٨ ٨٩٢ في عام ٢٠١١، مقابل ٤٤٧ ٨٢ في عام ٢٠١٠. وهذا الوضع يؤكد الحاجة الملحة إلى استئناف عمليات لم شمل الأسر التي انفصلت بسبب الحرب الكورية في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٣. ويرجع هبوط عدد الأسر التي تطلب إجراء زيارات عائلية إلى وفاة أفراد الأسرة المنفصلين الذين يتقدمون أكثر فأكثر في السن.

١٩- وبين مسح آخر أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لأكثر من ٦٦ ٦٠٠ فرد من أفراد الأسر المنفصلة الذين ما زالوا على قيد الحياة أن ٤٣,٨ في المائة من هؤلاء هم في الثمانين أو أكثر من العمر، و ٣٧,٣ في المائة في السبعينات و ١٣,٦ في المائة في الستينات من العمر. وفي ضوء هذه التطورات، يحث المقرر الخاص جمعيتي الصليب الأحمر على اتباع نهج من ثلاث خطوات هي (أ) تتبع أثر جميع الأسر المنفصلة وإخطار نظيراتها؛ (ب) تسهيل تبادل الرسائل بين الأسر الكورية المنفصلة التي تم تحديد مكان وجودها؛ (ج) ترتيب اجتماعات وزيارات متبادلة فيما بينها. ويعتقد المقرر الخاص أن لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي شاركت في تتبع أثر الأسر في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تكون شريكاً قيماً في تبادل الخبرات مع جمعيتي الصليب الأحمر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. ويمكن أن يساعد ذلك، لا على إيجاد أساليب جديدة لتتبع آثار الأسر فحسب، بل على إيلاء المزيد من الاهتمام اللازم لموضوع تتبع أثر أفراد الأسر الكورية أيضاً. ويسلم المقرر الخاص بأن تكرار تطبيق جميع أشكال تتبع أثر الأسر التي اعتمدها لجنة الصليب الأحمر الدولية تطبيقاً مطلقاً قد يكون أمراً صعباً في سياق الأسر المنفصلة في شبه الجزيرة الكورية، نظراً إلى أن بعض الطرائق تقتضي من الأسر المتأثرة النفاذ إلى الإنترنت، وهذا غير متاح في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٠- ويحث المقرر الخاص على استئناف عملية لم شمل الأسر ويدعو إلى وضع آلية أقوى للم شمل الأسر في الأشهر والسنوات القادمة، وذلك حفاظاً على مصلحة الأسر المنفصلة.

باء- الغذاء والحالة الاقتصادية وتأثيرها على الحق في الغذاء

٢١- في السنوات الأخيرة، أصبح النقص المزمن في الأغذية واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأحد المواضيع التي دأب المكلفون بولايات،

السابقون والحاليون، على التركيز عليها، لما لها من تأثير على الشعب ولما يتسم به الحق في الغذاء الكافي من أهمية حاسمة للتمتع بعدد من الحقوق الأخرى.

٢٢- وفي آذار/مارس ٢٠١١، خلص مسح أجرته الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٦ ملايين من الناس الضعفاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يحتاجون بشكل عاجل إلى مساعدة غذائية دولية. وعقب هذا المسح، اشتركت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي في القيام ببعثة تقييم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. واستناداً إلى هذه البعثة، نُشر تقرير عن الحالة الغذائية الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ولا يزال نظام التوزيع العام الذي تديره الدولة في هذا البلد المصدر الرئيسي الذي تقدم عن طريقه الأغذية. ونظراً إلى عدم تمكن هذا النظام، لفترات طويلة من الزمن في عام ٢٠١١، إلا من تقديم ما يقرب من ثلث الاحتياجات اليومية من الطاقة، فقد اضطرت الأسر المعيشية إلى التماس الغذاء من مصادر أخرى. وجدير بالذكر أن الأقارب الذين يعيشون في مزارع تعاونية في المناطق الريفية يتخلون عن أجزاء من مخصصاتهم من الأغذية لمساعدة الناس الذين يعتمدون على نظام التوزيع في المناطق الحضرية.

٢٣- وقد بين تقرير الفاو/برنامج الأغذية العالمي السالف الذكر أن الكثير من العوامل الكامنة وراء نقص الأغذية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال هي هي في عام ٢٠١٢، ولكنها اشتدت؛ وتشمل هذه العوامل أحوال الطقس السيئة، والتخلف والمشكلات الهيكلية، التي كان لها جميعها تأثير بالغ على إنتاج الأغذية والمحاصيل في عام ٢٠١٠/٢٠١١.

٢٤- ويقدر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستظل بحاجة إلى استيراد ٧٣٩ ٠٠٠ طن من الحبوب في عام ٢٠١٢، على الرغم من أنه يُتوقع أن تزداد المحاصيل في هذا البلد بنسبة تقرب من ٨,٥ في المائة، مقارنة بنتائج العام السابق. ولما كانت الحكومة قد قررت استيراد ٣٢٥ ٠٠٠ طن، فإن بعثة برنامج الأغذية العالمي/الفاو تقدر أن هناك عجزاً غذائياً لم يتم سده يبلغ ٤١٤ ٠٠٠ طن. وفي السنة التسويقية ٢٠١١/٢٠١٢، سيحتاج الأمر إلى زيادات كبيرة في الواردات التجارية و/أو المساعدة الخارجية لسد هذا العجز. ويؤثر انخفاض المعونة الغذائية الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة من المجتمع الدولي أيضاً على تدهور توافر الغذاء المثير للقلق. وإن الواردات التجارية المخطط لها في البلد والمساعدات الغذائية الموصى بها لن تسد العجز الغذائي، إذ سيظل هناك عجز إضافي يبلغ ٢٩٤ ٠٠٠ طن من الحبوب.

٢٥- ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن نقص الأغذية المريع الحالي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيؤدي إلى مشكلات صحية خطيرة، وخاصة في صفوف الأطفال والنساء والمسنين. وفي عام ٢٠١١، أفاد المسؤولون الصحيون في البلد بأن عدد الأطفال الذين تستقبلهم عيادات الأطفال بسبب سوء التغذية قد ارتفع بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ ومائة في المائة عن المجموع المسجل في عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى حدوث زيادة

حادة في عدد المواليد المتدني الوزن وإلى عدة حالات من الأوديميا^(١). ومن بين الفئات الضعيفة الأخرى النساء الحوامل والنساء المرضعات، اللواتي يواجهن خطراً أكبر يتمثل في سوء التغذية الشديد ونقص المغذيات الدقيقة.

٢٦- ويؤكد المقرر الخاص أهمية سد العجز الغذائي بضمان إتاحة كمية كافية من الأغذية ذات النوعية الجيدة عن طريق زيادة واردات الحكومة، وبدعم من الوكالات الدولية والجهات المانحة الثنائية. ويشدد المقرر الخاص على أن الالتزام الرئيسي بإطعام الشعب يقع على عاتق الدولة وأن على هذه الأخيرة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتصحيح الخلل القائم في نظام الإنتاج والتوزيع والذي أسهم في نقص الأغذية. وهو يدعو أيضاً الحكومة إلى تخصيص المزيد من الموارد للزراعة بدلاً من القطاع العسكري.

٢٧- ويود المقرر الخاص أيضاً أن يسلط الضوء أيضاً على حقيقة أن أعضاء المجتمع الدولي يتحملون بصورة جماعية وفردية في آن واحد مسؤولية توفير المساعدة الإنسانية في أوقات الطوارئ. وينبغي للدول أن تمتنع في جميع الأوقات عن فرض أنواع من الحظر على الأغذية أو تدابير مماثلة تعرض ظروف إنتاج الأغذية والحصول على الأغذية في البلدان الأخرى للخطر. فلا ينبغي استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي^(٢). وهو يدعو البلدان المانحة، بما فيها البلدان المانحة غير التقليدية، إلى تقديم معونة إنسانية، مثل الأغذية والأدوية.

٢٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع أغذية ممولّة بمنحة قدرها ٨,٥ مليون يورو قدمها مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، وذلك في إطار عملية طارئة للوصول بصورة رئيسية إلى صغار الأطفال والنساء المهتدين بتزايد سوء التغذية^(٣) ومنذ فترة أقرب، أفيد بأن الصين ساعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بـ ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية و ٢٥٠ ٠٠٠ طن من النفط الخام^(٤) بينما قدم ثمانية ممثلين لمؤسسة السلام الكورية الكائن مقرها في سيول ١٨٠ طناً من الدقيق إلى

(١) وجود كميات كبيرة بشكل غير طبيعي من السائل في الأنسجة البيخولية للجسم. وتتميز هذه الحالة عادة بحدوث زيادة في الوزن، وانتفاخ في الوجه، وتورم أجزاء أخرى من الجسم.

(٢) E/C.12/1999/5، الفقرتان ٣٧-٣٨.

(٣) "وصول أغذية من الاتحاد الأوروبي يدعم عمليات توزيع الأغذية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. متاح من الموقع www.wfp.org/news/news-release/arrival-eu-food-boosts-wfp-food-distributions-dprk.

(٤) "الصين تقرر إرسال معونة غذائية ونفطية إلى كوريا الشمالية بعد وفاة كيم: تقرير"، يونهاب نيوز، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، متاحة من الموقع

<http://english.yonhapnews.co.kr/northkorea/2012/01/30/84/0401000000AEN20120130006800315F.HTML>

كايسونغ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢^(٥). ويرحب المقرر الخاص بهذه المساهمات ويدعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى الجهود الهادفة إلى إيجاد حل للعجز الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٩- وبغية التوصية باتخاذ بعض الخطوات الملموسة لتحسين حالة الحق في الغذاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يحث المقرر الخاص سلطات ذلك البلد على دعوة المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء للقيام بزيارة رسمية. ومن شأن توجيه دعوة لزيارة البدل أن يساعد المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، في جملة أمور، على تقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها تصحيح آليات إنتاج وتوزيع الأغذية وبشأن الأساليب التي تساعد على زيادة إنتاج الأغذية. وكان المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء قد أرسل إلى السلطات في عام ٢٠٠٩ طلباً لزيارة البلد.

جيم- اتباع الإجراءات القانونية الواجبة

٣٠- هناك عدد من الأحكام الدستورية والتشريعية التي تعرض جدياً حياد واستقلال القضاء للخطر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أثارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، خلال استعراضها الحالة في البلد في عام ٢٠٠١، شواغل تتعلق بالمادة ١٠ من القانون الجنائي التي تنص على أن أية جريمة غير منصوص عليها في القانون الجنائي يمكن، وفقاً لأحكام هذا القانون، أن تُفرض بشأنها عقوبة تشبه العقوبة المفروضة على جرائم مماثلة من حيث طبيعتها وخطورتها. وقد خلصت اللجنة إلى أن المادة تتعارض مع مفهوم لا جريمة إلا بنص^(٦) المكرس في المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٧).

٣١- وفي عام ٢٠٠٤ نقحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قانونها الجنائي فألغت الأحكام التي تسمح بالتفسيرات القياسية وأخذت بمبدأ لا جريمة إلا بنص. وأضفت أيضاً المزيد من الوضوح على عدد من الجرائم الأخرى وشطبته كلمات مثل: "إلخ" و"من هذا القبيل" يمكن أن تفسح المجال للتفسير المتنبس. وبدلاً من ذلك، يبين التنقيح الأفعال التي تشكل مختلف أنواع السلوك الإجرامي وأتاح المزيد من الوضوح. ونتيجة لذلك، ازداد عدد

(٥) يونهاب نيوز، "كوريا الجنوبية ترسل أول معونة دقيقة إلى كوريا الشمالية منذ وفاة كيم يونغ إل"، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، متاح من الموقع

<http://english.yonhapnews.co.kr/news/2012/01/27/0200000000AEN20120127005600315.HTML>

(٦) انظر المبادئ العامة للقانون الجنائي لنظام روما الأساسي، المادة ٢٢(١) و(٢). "لا يُسأل الشخص جنائياً [...] ما لم يشكل السلوك المعني، وقت وقوعه، جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ... يؤوّل تعريف الجريمة تأويلاً دقيقاً ولا يجوز توسيع نطاقه عن طريق القياس".

(٧) CCPR/CO/72/PRK، الفقرة ١٤.

المواد الواردة في القانون الجنائي من ١١٨ إلى ٢٤٥ مادة، وأصبحت هناك تعاريف أكثر تحديداً لعناصر الجرائم^(٨). ويرحب المقرر الخاص بمبادرات من هذا القبيل.

٣٢- وينص نظام المحاكم المعمول به حالياً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن المحكمة المركزية مسؤولة تجاه الجمعية العليا للشعب وفقاً للمادة ١٦٢ من القانون الجنائي. وعلاوة على ذلك، تخضع المادة ١٢٩ من القانون الجنائي القضاة للمساءلة الجنائية عن إصدار "أحكام غير عادلة". ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن هذه الأحكام ذات تأثير سلبي على حماية حقوق الإنسان المكفولة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتعرض استقلال القضاء للخطر. وهو يعتقد، علاوة على ذلك، أن ثمة عقبات قد تحول دون المحافظة على الفصل بين السلطات، مثلما تقتضيه المادة ١٤-١ من العهد^(٩)، الأمر الذي يقوّض على نحو خطير إقامة العدل باستقلال وحياد. ومن الأمور الهامة حماية القضاة من تضارب المصالح وعمليات التهريب بغية المحافظة على استقلالهم.

٣٣- وتجري المحاكمات، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في محاكم علنية ومحاكم مغلقة على السواء. وبوجه عام، يبدو أن الشعب لا يفهم سبب اعتبار مبدأ المحاكم العلنية أساسياً لعدالة المحاكمات. وفي عام ٢٠٠٤، عندما نقّحت الدولة قانون الإجراءات الجنائية، أخذت بحكم جديد يقضي بجعل المحاكمات علنية للجمهور (المادة ٢٧١، البند ١). غير أن القانون المنقّح يتضمن استثناءً يتيح إجراء محاكمات معينة وراء أبواب مغلقة، إذا كان ذلك ضرورياً لحماية أسرار الدولة أو إذا كان للمحاكمة العلنية تأثير سلبي على المجتمع عموماً (المادة ٢٧١، البند ٢). ومن الناحية العملية، يعني ذلك أن المواطنين العاديين يحاكمون في محاكم علنية ومسؤولي الدولة وكوادر الحزب يحاكمون في محاكم مغلقة. ويشير المقرر الخاص إلى أن الفقرة ١ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أن المحاكم تتمتع بسلطة منع الجمهور من "حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي... أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوة أو حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة"^(١٠). وإن أي شكل آخر من أشكال الاستثناء التي تقصر المحاكمات العلنية على فئة معينة من الأشخاص، كما هو الحال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث يحاكم كوادر الحزب في محاكم مغلقة، هو أمر غير مقبول. ويشير المقرر الخاص كذلك إلى أنه حتى في الحالات التي يُحرم فيها الجمهور من حضور المحاكمة، يجب أن تكون الأحكام، بما في ذلك الاستنتاجات الأساسية والأدلة والحجج القانونية، علنية، إلا حيثما تقتضي مصلحة

(٨) انظر الكتاب الأبيض عن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية لعام ٢٠١١، الصفحة ١٧٧. متاح من الموقع www.kinu.or.kr/eng/pub/pub_04_01.jsp?bid=DAT04&page=1&num=32&mode=view&category=2672.

(٩) انظر أيضاً CCPR/CO/72/PRK، الفقرتين ٨ و ١٤.

(١٠) انظر أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ١٣.

الأشخاص الأحداث خلاف ذلك أو عندما تكون الدعاوى متعلقة بالمنازعات بين الزوجين أو بحضانة الأطفال^(١١).

٣٤- وثمة عدد من الأحكام الأخرى الواردة في القانون الجنائي لا يرقى إلى المستوى المطلوب لضمان تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة واحترام حقوق الشعب؛ فعلى سبيل المثال، إن تعريف "تدريب العمال" و"مرافق الاحتجاز الخاصة بالتدريب" ما زال غير واضح وما زالت هناك إمكانية لتفسير فئة "الجريمة السياسية" تفسيراً فضفاضاً؛ وقد أُبقي في مواضع عدة من القانون الجنائي على عناصر من قبيل "الجرائم المرتكبة بالتشارك". وهناك تعابير غامضة مماثلة، مثل "الجريمة البالغة الخطورة" و"الإصلاح من خلال العمل"، واردة في إضافة إلى القانون الجنائي اعتمدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر الفقرتين ٣٦ و٣٧ أدناه).

دال - القوانين المتعلقة بعقوبة الإعدام

٣٥- أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في شباط/فبراير ١٩٨٧، تنقيحات هامة في قانونها الجنائي عندما خفضت عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام من ٣٣ جريمة إلى خمس جرائم^(١٢). وأجريت منذ ذلك الوقت عمليات تنقيح جزئية إضافية في سبع مناسبات على الأقل: في آذار/مارس ١٩٩٥، و١٩ نيسان/أبريل ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، و٤ نيسان/أبريل ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، و٢٦ حزيران/يونيه ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٩ أدخلت الدولة تعديلاً هاماً آخر على قانونها الجنائي عندما وسعت قائمة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام من خمس إلى ست جرائم بإضافة "التخريب الخياني (الغادر)" (المادة ٦٤)^(١٣).

٣٦- وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شكلاً فريداً للقانون، يشار إليه باسم "إضافة إلى القانون الجنائي بشأن الجرائم العادية"، لم ينتبه له المجتمع الدولي على الإطلاق. والإضافة هي قانون تشريعي هام جداً نظراً إلى أنه اعتمد رسمياً من جانب مجلس رئاسة الجمعية العليا للشعب بوصفه توجيهاً حكومياً. وقد استخدمت هذه الإضافة، منذ اعتمادها، كتكملة للقانون الجنائي وهي تتمتع بنفس الوزن الذي تتمتع به أحكام القانون الجنائي. وتشتمل الإضافة على ما مجموعه ٢٣ مادة،

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) CCPR/C/PRK/2000/2.

(١٣) عندما استعرضت الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سياق الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٩، ذكرت الحكومة أن عقوبة الإعدام لا تطبق إلا في حالة فئات خمس من الجرائم البالغة الخطورة؛ وهذا الأمر يوحي بأن التعديلات التي أدخلت في عام ٢٠٠٩ قد صدرت على الأرجح بعد تقديم تقرير الدولة الطرف.

تنص ١٦ مادة منها على عقوبة الإعدام بشأن عدد من الجرائم^(٤)، بما فيها التهريب والاتجار بالمخدرات والاستيلاء على ممتلكات الدولة وتزوير العملة وبيع موارد الدولة بشكل غير مشروع. وباعتماد هذه الإضافة أصبح العدد الكلي للجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في البلد ٢٢ جريمة. وعلاوة على ذلك تتضمن الإضافة عدداً من التعابير الغامضة مثل "أخطر الحالات" أو "الحالات البالغة الخطورة" التي تفسح المجال لإصدار أحكام تعسفية من جانب السلطات. وتسمح الإضافة بتطبيق عقوبة الإعدام عن مختلف الجرائم مادامت السلطات قادرة على أن تثبت أن الجريمة المعنية هي جريمة "بالغة الخطورة" وتدرج تحت الجرائم الـ ١٦ المبينة في الإضافة.

٣٧- ومن المهم الإشارة إلى أن الإضافة السالفة الذكر لم يتم النظر فيها خلال الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنه لم ترد إشارة إليها في تقارير الجهات صاحبة المصلحة أو في تقرير الدولة الطرف. ومن المحتمل أن الجهات صاحبة المصلحة لم تكن على علم بهذه الإضافة، وهذا الأمر يبرز مرة أخرى الحاجة إلى أن تتفاعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفاعلاً أكبر مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وأن تسمح لها بالوصول إلى البلد.

٣٨- واستمر إطلاع المقرر الخاص على تقارير تتحدث عن تطبيق عقوبة الإعدام، إذ أُفيد بأنه تم تنفيذ ما لا يقل عن ٢٠ عملية إعدام في عام ٢٠١١ وحده. وتشمل بعض أسباب عمليات الإعدام الاتجار بالمخدرات، والاغتيال، والاعتداء الجنسي، والتجسس، والتوزيع واسع النطاق لمواد إعلامية آتية من الخارج.

هاء- الأحكام المتعلقة بالعفو

٣٩- لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نظام ينص على منح عفو خاص وعفو عام: ويمكن منح العفو الخاص لفرادى المجرمين، بينما يمكن منح العفو العام لجميع المجرمين الذين يقضون حكماً بالسجن لارتكابهم فئة معينة من الجريمة. وعندما نُقح الدستور في عام ٢٠٠٩،

(١٤) تشمل الجرائم المبينة في الإضافة والتي يعاقب عليها بالإعدام "الأفعال الجسيمة الهادفة إلى تدمير المرافق العسكرية والمعدات القتالية التقنية"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى نهب ممتلكات الدولة"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى سرقة ممتلكات الدولة"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى التخريب المتعمد لممتلكات الدولة"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى نقش أو طبع عملة مزورة"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى التهريب أو بيع المعادن أو الفلزات الثمينة في السوق السوداء"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى تهريب موارد الدولة"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى التهريب والاتجار بالمخدرات في السوق السوداء" و"الحالات القصوى لهرب السجناء"، و"الحالات القصوى للسلوك الشبيه بسلوك العصابات" و"العمليات التجارية غير المشروعة" و"أفعال الخطف الجسيمة" و"أفعال الاغتصاب الجسيمة"، و"الأفعال الجسيمة الهادفة إلى سرقة الممتلكات الخاصة" وغير ذلك من الجرائم الاستثنائية الخاضعة لأجل غير محدد من العمل الإصلاحي أو لعقوبة الإعدام.

أدرجت الدولة فرعاً يسمح لرئيس لجنة الدفاع الوطني بمنح عفو خاص، في حين أُنيطت سلطة منح العفو العام باللجنة الدائمة للجمعية العليا للشعب (مجلس الرئاسة) (المادة ١٠٣، البند ٥، المادة ١١٦، البند ١٧، والمادة ٥٣ من القانون الجنائي). وتبين الممارسات السابقة أن العفو العام يُمنح عادة في مناسبات خاصة، مثل الاحتفال بالذكرى السنوية لتأسيس حزب العمال الكوري. أما "أنواع العفو الكبرى"، فإنها تُمنح في مواعيد محددة مسبقاً، مثل عيد مولد كيم إل سونغ وكيم يونغ إل، والذكرى السنوية لتأسيس الحزب أو لتأسيس الجمهورية.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٨، أعلنت الدولة، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الجمهورية، عفواً عاماً وأفرجت عن سجناء يقضون عقوبات سجن إصلاحية، أو خففت مدة عقوبتهم. بيد أنه خلافاً للتوقعات السابقة، فإن نطاق العفو قد ضُيق إلى حد كبير، وهذا العفو لا يشمل السجناء الذين يحاولون مغادرة البلد عبر الحدود. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعلنت الدولة، في إطار الاحتفالات الوطنية الخاصة بالذكرى السابعة عشرة لمولد كيم يونغ إل والذكرى السنوية الواحدة بعد المائة لمولد كيم إل سونغ، أنه سيتم إصدار عفو عام؛ غير أن الإعلام لم يوضح عدد السجناء أو يقدم معلومات عن ماهية أولئك الذين سيستفيدون من العفو. ويدعو المقرر الخاص سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى انتهاز فرصة الذكرى السنوية المقبلة الهامة لإصدار أكبر عدد من أحكام العفو والصفح وتخفيض الأحكام لتشمل السجناء السياسيين أيضاً، وإلى توخي الشفافية فيما يتعلق بعدد هؤلاء السجناء.

واو - اختطاف الرعايا الأجانب

٤١ - يلاحظ المقرر الخاص، بقلق، أنه لم يتم إحراز تقدم في إيجاد حل لمسألة اختطاف الرعايا الأجانب على يد عملاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أُفيد بأن هناك قرابة ٥٠٠ قضية تتعلق باختطاف كوريين من جمهورية كوريا لم يتم إيجاد حل لها حتى هذا التاريخ. وقد جرت عمليات الاختطاف هذه عقب وقف إطلاق النار في نهاية الحرب الكورية.

٤٢ - وفيما يتعلق باختطاف الرعايا اليابانيين، لا تزال إعادة فتح التحقيق في ١٢ قضية معلقة حتى الآن. وقد زار المقرر الخاص، خلال البعثة التي قام بها إلى اليابان، نيغاتا وكاشيوازاكي فأطلعته شرطة محافظة نيغاتا بالتفصيل على اختطاف ميجومي يوكوتا، وكاورو هازوكي، ويوكيكو هازوكي. وقُدمت إلى المقرر الخاص بيانات مفصلة عن اختطاف الرعايا اليابانيين الثلاثة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٨. وفي حين أُعيد السيدان هازوكي إلى اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فإنه لم يحدث عملياً أي تقدم في إعادة فتح تحقيق كامل بشأن اختطاف السيد يوكوتا و ١١ من الرعايا اليابانيين الآخرين. وقد وعدت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تحقيق شامل خلال المحادثات

التي أجرتها على المستوى العملي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ مع اليابان بشأن عمليات الاحتطاف. ويود المقرر الخاص أن يؤكد من جديد موقفه المتمثل في أن تلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتعهد الذي قدمته إلى اليابان بإعادة التحقيق في قضايا الاحتطاف الـ ١٢ المعلقة. فمن الجلي أن هذه المسألة ملحة، فالمختطفون يتقدمون في السن، شأنهم شأن أفراد أسرهم في اليابان. وفي هذا الصدد، من المهم مواصلة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن يتم إيجاد حل مرضٍ.

٤٣ - ولم يتم حتى اليوم إيجاد حل لقضايا احتطاف رعايا البلدان الأخرى، مثل تايلند ولبنان.

زاي - قضية أو كيل - نام

٤٤ - جرت إحاطة المقرر الخاص، خلال البعثة التي قام بها إلى جمهورية كوريا، بمعلومات عن قضية الدكتور أو كيل - نام. فقد أقنع عملاء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الدكتور أو كيل - نام وأسرته بالانتقال إلى هذا البلد من ألمانيا الغربية التي كانا يقيمان فيها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٦، غادر الدكتور أو كيل - نام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحجة جلب المزيد من مواطني جمهورية كوريا من ألمانيا الغربية. غير أنه ترك زوجته وابنتيه في البلد، فاحتجزتهن الدولة كرهائن منذ ذلك الوقت. وفي عام ١٩٩٢، رجع الدكتور أو كيل - نام إلى جمهورية كوريا وبدأ يشن حملة لإعادة أسرته إلى بلدها الأصلي.

٤٥ - والتقى الدكتور كيل - نام، منذ أن عاد إلى جمهورية كوريا، بخمسة من طالبي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زعموا أنهم شاهدوا زوجته وأطفاله في معسكر سجن يودوك. وترجع آخر معلومات متوفرة عن مكان وجود أسرته إلى عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٤، تناول الأمين العام لمنظمة العفو الدولية قضية أسرته وأثارها لدى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إلا أنه لم يُحرز تقدم بشأن إطلاق سراح أفراد أسرته أو التمكن من الوصول إليهم.

٤٦ - ويشعر المقرر الخاص بالقلق لعدم إيجاد حل لهذه القضية منذ عدد من السنوات. وهو يدعو سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الإفراج عن أفراد أسرة الدكتور كيل - نام فوراً وتسهيل عودتهم إليه.

حاء - حماية طالبي اللجوء

٤٧ - حدث ازدياد مطرد في عدد الأشخاص الذي يطلبون اللجوء إلى جمهورية كوريا. فحتى أواخر التسعينات، تمكن عدد يقل قليلاً عن ١٠٠٠ طالب لجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اللجوء إلى جمهورية كوريا. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، كان يوجد

قراءة ٢٣ ٧٠٠ طالب لجوء في جمهورية كوريا. ونحو ٧٥ في المائة من هؤلاء هم من النساء (كما كانت عليه الحال تقريباً خلال الأعوام الخمسة أو الستة الماضية). وأحد التفسيرات المعقولة المقدمة بشأن وجود عدد أعلى نسبياً من النساء بين طالبي اللجوء هو أن النساء يتمتعن بحراك أكبر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في حين يتوقع من الرجال أن يكونوا في مكان العمل أو أن يبحثوا عن عمل. وفي عام ٢٠١١، سجلت زيادة بمقدار ١٧ في المائة في عدد الوافدين إلى جمهورية كوريا، مقارنةً بأرقام العام السابق.

٤٨ - وقد أتيحت للمقرر الخاص، كما في العام السابق، زيارة مركز هاناوون، وهو مركز استقبال للوافدين حديثاً من طالبي اللجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تدعمه الحكومة. وإن ازدياد عدد طالبي اللجوء إلى جمهورية كوريا قد دفع سلطات ذلك البلد إلى بناء مركز جديد يمكن أن يستوعب ٥٠٠ طالب لجوء إضافي في أي وقت من الأوقات. واجتمع المقرر الخاص، في هاناوون، بعدد من طالبي اللجوء الذين عانوا أنواعاً مختلفة من التجارب الأليمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد خضع معظم طالبي اللجوء الذين تحدث إليهم لعقوبة صارمة في معسكرات العمل القسري وشهدوا حالات تعذيب تعرض له رفاقهم أو سمعوا بها وعوقبوا بتهمة "ارتكاب جرم بالمشاركة". ولاحظ المقرر الخاص، بقلق، ازدياد عدد الفرق الاجتماعية في مناطق الجوار، أو "المرافقين" كما يشار إليهم عموماً. وبينما تمكن بعض طالبي اللجوء من الوصول في النهاية إلى جمهورية كوريا، فإن كثيرين آخرين أرغمهم البلد المجاور على العودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤٩ - وأثار عدد من المنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين، أثناء الزيارة، شواغل جديدة بشأن رد طالبي اللجوء على أعقابهم. وأفيد بأنه تم تشديد الرقابة على الحدود في عام ٢٠١١، ما جعل الوصول إلى الحماية الدولية أكثر صعوبة. وأفيد أيضاً بأن السلطات أصدرت أوامر بإطلاق النار على من يفر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويقتلهم. وأفاد بعض المتحدثين أيضاً بأن قوات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت النار على طالبي اللجوء فارين وقتلتهم. ونتيجة لتشديد أنواع الرقابة على الحدود، يضطر طالبوا اللجوء إلى أن يسلكوا طريق البحر نحو اليابان أو جمهورية كوريا. وتبين الإحصاءات أنه في عام ٢٠١١ وصل ٤٧ شخصاً بطريق البحر، في سبعة قوارب، مقارنة بتسعة أشخاص فقط، في خمسة قوارب، في عام ٢٠١٠. وقد أبلغ المقرر الخاص بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زادت الدوريات على الساحل نتيجة لهذا التطور.

٥٠ - ويشاطر المقرر الخاص، بقوة، أعضاء منظمات المجتمع المدني وأفراد السلك الدبلوماسي مشاعر القلق التي أعربوا عنها ويدعو الدول إلى التقييد بالتزامها بتوفير الحماية الدولية لطالبي اللجوء هؤلاء.

٥١ - وفي عام ٢٠١٣، عندما يقدم المقرر الخاص تقريره مرة أخرى إلى مجلس حقوق الإنسان، تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في طور التحضير لاستعراضها القادم في

سياق الاستعراض الدوري الشامل. وعلى الرغم من أن الحكومة لم توضح ماهية التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل التي تؤديها، فإنه يُتوقع من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقدم تقريراً عن تنفيذ بعض التوصيات والاستنتاجات. ويأمل المقرر الخاص أن تستغل الحكومة الوقت المتاح من الآن حتى بداية عام ٢٠١٤ لإجراء تقييم مفصل لمدى تنفيذها للتوصيات المقدمة. ويشجع الحكومة مجدداً على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه العملية وعلى التماس خبرتها التقنية.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٢- يود المقرر الخاص أن يشدد على ضرورة أن تكفل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حماية وتعزيز حقوق الإنسان إجمالاً في البلد على نحو ما تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٥٣- ويطلب المقرر الخاص إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون مع مختلف آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ويطلب إلى الحكومة أيضاً أن تنفذ التوصيات التي قدمتها مختلف آليات حقوق الإنسان، وكذلك التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام والمقرر الخاص إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

٥٤- ويحث المقرر الخاص الحكومة على أن تلغي ما يرد في تشريعها من أحكام تتعارض مع المعايير الدولية. وبوجه خاص، يلفت انتباه الحكومة إلى الأحكام التي أشار إليها في هذا التقرير.

٥٥- ويسلم المقرر الخاص بالأهمية الفائقة لاستئناف الحوار بين الكوريتين من أجل إيجاد مناخ مواتٍ يمكن أن يفضي إلى حل عدد من القضايا المعلقة، مثل لم شمل الأسر المنفصلة وإعادة الكوريين المخطوفين إلى الوطن.

٥٦- وفيما يتعلق بالرعايا اليابانيين المخطوفين الـ ١٢، يشدد المقرر الخاص على ضرورة أن تفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالالتزام الذي قدمته إلى اليابان بإعادة التحقيق في قضايا الاختطاف الـ ١٢ المعلقة.

٥٧- ويطلب المقرر الخاص إلى حكومتَي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا أن تتحررا إمكانية إنشاء آلية إضافية يمكن أن تكون أكثر صلابة من العملية الحالية لمعالجة مشكلة الأسر المنفصلة.

٥٨- وبينما يدعو المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى استثمار المزيد من الموارد في قطاعها الزراعي واتخاذ تدابير تصحيحية لزيادة إنتاج الأغذية في البلد، فإنه يشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتنشيط المساعدة الإنسانية الفعالة المقدمة إلى

شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا ينبغي أن يكون تقديم مثل هذه المعونة الإنسانية، التي تشمل الأغذية والأدوية والخاضعة لسياسة "لا معونة بلا وصول"، مرهوناً بأي شروط سياسية.

٥٩ - وفيما يشيد المقرر الخاص بجمهورية كوريا واليابان لإدماجهما طالبي اللجوء القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويعتقد بإمكانية إجراء تحسين في هذا المجال، فإنه يطلب إلى البلدان المجاورة الأخرى أن تحمي جميع الأشخاص الذين يفرون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعاملهم معاملة إنسانية وأن تحترم مبدأ عدم الإبعاد، وفق ما تنص عليه الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين.